

الضغوط تجبر قطر على تقديم تنازلات للعمال الأجانب

في نجاحها الكثير من المثلين، تضمنت وضع حد لمصادرة جوازات سفر العمال من قبل مشغليهم، وإقرار حد أدنى للأجور يبلغ 750 ريالاً (206 دولاراً)، وطبقت الدوحة حداً أدنى للأجور، وشكلت لجاناً لفرض منازعات العمل من أجل بحث سريع لشكاوى ذات صلة بالأجور المتأخرة. كما تقول إنها بصد تمكن العمال والموظفين من تغيير جهة العمل بسهولة أكبر.

وفي ضوء تلك الإصلاحات، أسقطت منظمة العمل الدولية قضية ضد قطر عام 2017 بشأن معاملتها للعمال الأجانب، وذلك لأسباب منها تعهداتها بإصلاحات واسعة النطاق.

هوتان هوميونبور
إلغاء تأشيرات
المغادرة خطوة نحو
إصلاح أوضاع العمال

ويروي عمال أنهم يتعرضون إلى مضايقات من الشرطة ويقولون إن عناصرها يطلبون من هؤلاء الذين لا يملكون بطاقات الإقامة أموالاً في بعض الأحيان.

وفي أغسطس الماضي، دخل عمال وافدون في إضراب عن العمل، مدفوعين بظروفهم السيئة وبانسداد الأفق أمامهم إلى تخطي حاجز الخوف من ردود فعل السلطات شديدة الصرامة إزاء مثل هذه التحركات النادرة.

وتعود بداية موجة الاحتجاجات العمالية في قطر إلى أشهر خلت حين حاولت مجموعة من الوافدين التجمهر في موقع العمل للاحتجاج على سوء ظروفهم المهنية والمعيشية وتأخر رواتبهم، فتمتصت لهم السلطات بعنف.

وتحوّل الاحتجاج السلمي إلى أعمال شغب نجمت عنها خسائر مادية وفق ما أظهرته صور تداولها ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي الكامل من مختلف وسائل الإعلام القطرية على تلك الأحداث.

تحاول قطر تقديم مبررات مقنعة بأنها تتقدم في مسار إصلاح أوضاع العمالة الوافدة على خلاف ما يتم رصده على أرض الواقع، حيث تزايدت المؤشرات على أن العمالة الأجنبية لا تزال تواجه تحديات قديمة رغم الوعود التي أطلقتها السلطات، بفعل الضغوط الدولية، لتحسين ظروفها المعيشية.

الدوحة - قالت قطر، الخميس، إنها ألغت قيوداً على مغادرة البلاد لكل العمال الوافدين لديها تقريباً في إطار إصلاحات للرد على اتهامات لها باستغلال العمالة، خاصة مع اقتراب استضافتها لمباريات كأس العالم لكرة القدم في 2022.

والقرار الجديد يلغي الحاجة لتأشيرة مغادرة لمئات الآلاف من عمال الخدمة المنزلية الذين لم تشملهم إصلاحات سابقة وهم من دول آسيوية بالأساس مثل نيبال والهند والفلبين.

ورغم هذه المساعي، لا تزال قطر المعزولة من جيرانها منذ يونيو 2017، تتعرض لانتقادات من قبل منظمات حقوقية، إلا أن هذه المنظمات انقسمت في الفترة الأخيرة ما بين مؤيد للخطوات القطرية، ومعتقد لها على اعتبار أنها لا تؤمن للعمال كامل حقوقهم.

وتقول جماعات معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان إن استبعادهم من إصلاحات سابقة تركهم معرضين لإساءة المعاملة.

ويعاني العمال القادمون من شرق آسيا للعمل في قطر من مشكلات كثيرة تتلخص في عملهم لساعات طويلة، فضلاً عن انتقائهم لإسابيع من أجل الحصول على رواتبهم المتأخرة.

ووثقت اتصالات عمالية ونشطاء حالات استغلال للعمال وظروف عمل خطيرة ووفيات عمال أثناء تشييد ملاعب رياضية وبنية تحتية استعداداً لاستقبال مباريات كأس العالم لكرة القدم في روسيا في 2018 وفي البطولة المقبلة في قطر في 2022.

وتعمل قطر، التي تامل في أن يعزز كأس العالم اقتصادها وتنميتها، على إظهار حرصها على صياغة نظام حديث يحمي حقوق كل العمالة الوافدة.

ويشيع نظام الكفيل في دول الخليج العربية التي تستضيف عدداً ضخماً من العمالة الوافدة.

ويطلب هذا النظام من العمال والموظفين الحصول على موافقة الكفيل، أو جهة توظيفهم، قبل تغيير الوظائف وكان يتطلب من قبل موافقة على مغادرتهم البلاد أيضاً.

ويقول نشطاء إن نظام الكفيل يرسخ استغلال العمالة، ويبلغ عدد المواطنين القطريين 300 ألف نسمة فقط.

وتعرض قطر لانتقادات شديدة منذ منحها حق تنظيم كأس العالم في كرة القدم عام 2022، بسبب طريقة معاملة العمال البالغ عددهم نحو مليوني شخص.

لكن الإمارة الغنية، أطلقت منذ منتصف 2017، حزمة إصلاحات، يشكك

ويشير إلى أنها لا تتجاوز خمسة بالمئة من عدد العاملين لديه.

ويشير إلى أنها لا تتجاوز خمسة بالمئة من عدد العاملين لديه.

ويشير إلى أنها لا تتجاوز خمسة بالمئة من عدد العاملين لديه.

ويشير إلى أنها لا تتجاوز خمسة بالمئة من عدد العاملين لديه.

ويشير إلى أنها لا تتجاوز خمسة بالمئة من عدد العاملين لديه.

ويشير إلى أنها لا تتجاوز خمسة بالمئة من عدد العاملين لديه.

ويشير إلى أنها لا تتجاوز خمسة بالمئة من عدد العاملين لديه.

ويشير إلى أنها لا تتجاوز خمسة بالمئة من عدد العاملين لديه.

ويشير إلى أنها لا تتجاوز خمسة بالمئة من عدد العاملين لديه.

ويشير إلى أنها لا تتجاوز خمسة بالمئة من عدد العاملين لديه.

ويشير إلى أنها لا تتجاوز خمسة بالمئة من عدد العاملين لديه.

غموض مستقبل لبنان يقلص فرص تسديد الديون

محاولات لتخفيف الأزمة بجدولة السندات السيادية



ضبابية الخيارات تعكس احتقان اللبنانيين

اعتبر محللون أن أي محاولة لبنانية لإعادة هيكلة الديون السيادية ستزيد الأمور تعقيداً خاصة في ظل تضائل الفرص والخيارات أمام السلطات النقدية للمضي قدماً في هذا المنحى نتيجة التعثر السياسي المتواصل لتشكيل الحكومة وفي ظل غياب شرط قانوني يمكنه من القيام بذلك دون موافقة الدائنين.

بيروت - كشف مصدر مطلع أن وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية طلب من حاكم مصرف لبنان المركزي وقف عملية مبادلة مقترحة لسندات دولية مستحقة هذا العام بعدما حذرت وكالات تصنيف ائتماني من أنها قد تنطوي على تخلف اختياري عن السداد.

ويحوز لبنان، أحد أكثر الدول المثقلة بعبء الدين في العالم، سندات دولية قيمتها 2.5 مليار دولار مستحقة السداد هذا العام منها سندات بقيمة 1.2 مليار دولار مستحقة السداد في مارس.

وقال المصدر لوكالة رويترز إن وزير المالية علي حسن خليل ذكر في رسالة إلى حاكم المصرف المركزي رياض سلامة إن الحكومة بحاجة إلى أن تتخذ أولاً قراراً حول كيفية تمويل سندات المستحقة في 2020.

وبحسب المصدر، أقر خليل بحق المصرف المركزي في إدارة محافظته من السندات، لكنه طلب إجراء المبادلة، التي سيحصل بموجبها حائزو الدين المحليون على سندات أطول أجلاً، بسبب الآثار المحتملة على التصنيف السيادي.

ونفى سلامة في تصريح لرويترز، الأربعاء الماضي، المضي قدماً في أي مبادلات قبل أن تتخذ الحكومة قراراً بشأنها.

وليس لدى لبنان خطة إنقاذ حكومية أو اقتصادية منذ استقالة سعد الحريري من رئاسة الوزراء في 29 أكتوبر الحرييري بفعل احتجاجات واسعة ضد النخبة الحاكمة.

وطلب سلامة صلاحيات إضافية، الأسبوع الماضي، قائلاً إنه يريد توحيد القيود التي تفرضها البنوك.

وتفرض البنوك التجارية بشكل فوري قيوداً على عمليات سحب العملة اللبنانية منذ استقالة الحريري للصحوبات الدولية وتمنع أغلب التحويلات إلى الخارج.

وقال المصدر المطلع على الأمر إن "وزارة المالية طلبت من سلامة أن يذكر بشكل محدد الصلاحيات الإضافية التي يطلبها وعلى أي أسس قانونية".

ومع تسارع الأزمة المالية والسياسية الشديدة، تنفذ خيارات لبنان لتجنب التخلف عن السداد. وهناك عدد من السبل المحتملة لحدوث ذلك من بينها تمديد أجل استحقاق السندات.

واقترح لبنان أن يطلب من البنوك المحلية وغيرها من المستثمرين الذين يحوزون مجموعة من السندات الحكومية مستحقة السداد هذا العام مبادلتها بسندات ذات أجل أطول لمنحه مجالاً أوسع للحركة.

وقال مصرف لبنان المركزي، الأسبوع الماضي، "يمكن أن يبادل الحائزون اللبنانيون لسندات دولية مستحقة في 2020 حيازاتهم بسندات أطول أجلاً"، وهي خطوة قد تخفف الضغوط على احتياطات النقد الأجنبي الإخذة في التقلص في ظل أزمة مالية عميقة.

ونظراً لأن ذلك يغير العقد الأساسي للسندات، حذرت وكالات التصنيف الائتماني لبنان على ما يبدو من أن ذلك قد ينطوي على ما يُعرف بتخلف "اختياري" أو "محدود" عن السداد.

ويختلف التخلف الاختياري أو المحدود عن التخلف بمعناه الأشمل حيث يعكس حقيقة أن بعض السندات أو الالتزامات ربما لا تزال ستسدد.

وهناك سيناريو آخر أمام السلطات النقدية اللبنانية ويتعلق بالأساس بمبادلة مخاطر الائتمان.

وعلى الرغم من المغزى الرمزي لوسم من وكالة ائتمان بالتخلف عن السداد، فإن هذا قد لا يسفر بالضرورة عن إقبال على تنفيذ عقود مبادلة مخاطر الائتمان التي ربما اشتراها المستثمرون أو المتعاملون كنوع من التامين للحيازات.

وبدلاً من هذا يعتمد ذلك على لجنة مؤلفة عادة من بنوك ومستثمرين وغيرهم من المتخصصين في أسواق مبادلة مخاطر الائتمان.

وتشكل هذه اللجنة عادة تحت مظلة الجمعية الدولية للمبادلات والمشتقات التي تتخذ من نيويورك مقراً لها.

ويعتقد محللون أن الخيار الثالث أمام لبنان هو المساس بالودائع المصرفية، الأمر الذي يشكل ضربة على غرار النموذج القبرصي.

وهذا الاحتمال الرامي لدعم الأوضاع المالية للبنان يتمثل في السيطرة على شريحة من الودائع الخاصة بالأفراد والشركات المحتفظ بها في البنوك اللبنانية.

وأستخدم هذا الإجراء المثير للجدل في قبرص في ذروة أزمة ديون منطقة

خوافز جزائرية لدعم قطاع الصناعات التحويلية

شمال أفريقيا خصوصاً مع تنامي الاهتمام بالمنتجات الزراعية التي تمثل إحدى ركائز المنتجات المصدرة.

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن الجزائر أنتجت العام الماضي نحو 15 مليون قنطار، وهي تتطلع لزيادة الإنتاج رغم الظروف المناخية التي تعاني منها منطقة شمال أفريقيا، في حين تبلغ مساحة زراعة الحمضيات حوالي 6.2 ألف هكتار.

ويبلغ عدد أنواع الحمضيات نحو 19 صنفاً منها حوالي 13 نوعاً من البرتقال مع هيمنة نوعي "طومسون نافل" و"واشنطن نافل".

وكتفت الجزائر خلال الفترة الأخيرة من تحركاتها بهدف حماية احتياطياتها وأوضح أن الخطوة "تتمثل في إبرام اتفاقيات تعاون بين الممولين والمنتجين بهدف تعزيز المنتجات المحلية كالمسحوق الموجهة للعصائر الصناعية، إضافة إلى زيادة محاصيل المنتجات الطبيعية من أجل تصديرها" مستقبلاً.

وأكد على دور قطاع الحوامض في زيادة الصادرات، معتبراً أن الأمر يمكن أن يتحقق بمرافقة وتأييد المزارعين من أجل استغلال الثروات الطبيعية والموارد البشرية لدعم هذا النشاط في طريق تحقيق الأمن الغذائي.

وتعكس هذه المبادرة توجه الحكومة إلى دعم قطاع الصناعات التحويلية الذي يشهد تنافسية كبيرة في منطقة

الجزائر - تعززت الجزائر إجراء إصلاحات للنهوض بقطاع الصناعات التحويلية من بوابة دعم قطاع الحوامض، الذي لا يزال يحتاج إلى دعم كبير.

ويقول المسؤولون إن هذا الأمر يأتي في إطار المساعي لتنويع الصادرات وإضفاء الجودة اللازمة على المنتجات لزيادة تنافسيتها في الأسواق المحلية والخارجية وكبح العجز التجاري بعد تراجع إيرادات البلاد من الطاقة.

وأكد وزير الفلاحة شريف عمري خلال ندوة الشخبة الثالثة معرض الحوامض على أهمية إعادة هيكلة البساتين من خلال تطعيم المنتجات لضمان جودة مختلف الأنواع بما يسمح للفلاح بمعرفة الأسعار وتوفير كافة الأنواع على مدار السنة.

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية عن الوزير دعوته للمشاركين في المعرض إلى "عقد اتفاقيات مع الشركات العاملة في قطاع الصناعات التحويلية بما يمثل مخرجاً تجارياً للمنتجات، وضمان المادة الأولية للمصانع".

وأوضح أن الخطوة "تتمثل في إبرام اتفاقيات تعاون بين الممولين والمنتجين بهدف تعزيز المنتجات المحلية كالمسحوق الموجهة للعصائر الصناعية، إضافة إلى زيادة محاصيل المنتجات الطبيعية من أجل تصديرها" مستقبلاً.

وأكد على دور قطاع الحوامض في زيادة الصادرات، معتبراً أن الأمر يمكن أن يتحقق بمرافقة وتأييد المزارعين من أجل استغلال الثروات الطبيعية والموارد البشرية لدعم هذا النشاط في طريق تحقيق الأمن الغذائي.

وتعكس هذه المبادرة توجه الحكومة إلى دعم قطاع الصناعات التحويلية الذي يشهد تنافسية كبيرة في منطقة

الجزائر - تعززت الجزائر إجراء إصلاحات للنهوض بقطاع الصناعات التحويلية من بوابة دعم قطاع الحوامض، الذي لا يزال يحتاج إلى دعم كبير.

ويقول المسؤولون إن هذا الأمر يأتي في إطار المساعي لتنويع الصادرات وإضفاء الجودة اللازمة على المنتجات لزيادة تنافسيتها في الأسواق المحلية والخارجية وكبح العجز التجاري بعد تراجع إيرادات البلاد من الطاقة.

وأكد وزير الفلاحة شريف عمري خلال ندوة الشخبة الثالثة معرض الحوامض على أهمية إعادة هيكلة البساتين من خلال تطعيم المنتجات لضمان جودة مختلف الأنواع بما يسمح للفلاح بمعرفة الأسعار وتوفير كافة الأنواع على مدار السنة.

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية عن الوزير دعوته للمشاركين في المعرض إلى "عقد اتفاقيات مع الشركات العاملة في قطاع الصناعات التحويلية بما يمثل مخرجاً تجارياً للمنتجات، وضمان المادة الأولية للمصانع".

وأوضح أن الخطوة "تتمثل في إبرام اتفاقيات تعاون بين الممولين والمنتجين بهدف تعزيز المنتجات المحلية كالمسحوق الموجهة للعصائر الصناعية، إضافة إلى زيادة محاصيل المنتجات الطبيعية من أجل تصديرها" مستقبلاً.

وأكد على دور قطاع الحوامض في زيادة الصادرات، معتبراً أن الأمر يمكن أن يتحقق بمرافقة وتأييد المزارعين من أجل استغلال الثروات الطبيعية والموارد البشرية لدعم هذا النشاط في طريق تحقيق الأمن الغذائي.

وتعكس هذه المبادرة توجه الحكومة إلى دعم قطاع الصناعات التحويلية الذي يشهد تنافسية كبيرة في منطقة



أقصى استفادة من محاصيل الحمضيات